«فتح»؛ ففي اجتماع بين وفد من المنشقين وعبدالحليم خدام (١٩٨٧/١٢/٣)، تمّ الاتفاق على «ضرورة التصدي للمخططات الانهزامية الرامية إلى تشجيع اتفاقات كامب ديفيد الاسرائيلية ـ المصرية في المنطقة العربية، وسياسة المراوغة التي ينتهجها رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات» (**السفير**، ١٩٨٧/١٢/٥) على حد زعمهم. والملاحظ أن كلمة «المراوغة» حلّت محل «الانحراف» التي كانت تستعمل من قبلهم سابقاً.

والملاحظ، أيضاً، أن مبادرات الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمه، «اصطدمت بعراقيل من الجهتين، السورية والفلسطينية؛ فبينما اعتبرت قيادة م.ت.ف. أن حواتمه يسعى للعودة إلى دمشق وحيداً، رأت دمشق أن حواتمه قد يكون 'حصان طروادة' من نوع جديد، والقيادة السورية ليست راغبة... في أن تخوض تجربة من هذا النوع، حسب قول قيادي سوري» (بلّوط، **مصدر سبق ذكره**).

فهل استثارت مجريات مؤتمر القمة العربي الاخير، وما استتبع، رد فعل فلسطينياً؟

أورد مراسل مجلة «المستقبل» ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات «خلال احدى الجلسات الصحفية التي عقدها... مع الصحفيين، خلال وجوده في عمان أثناء القمة العربية الطارئة، توجه أحد الصحافيين بالحديث إلى أبو عمار قائلاً: نلاحظ أن م.ت.ف. بدأت تفقد قوتها وتأثيرها السياسي في المؤتمرات العربية، وهذا ما لاحظناه خلال قمة عمان، حيث بدا أنه لم يكن لكم أي دور حقيقي في جلسات المؤتمر. فانتفض أبو عمار، ورد على الصحفي قائلاً بغضب: ستسمع ردي على هذا السؤال قريباً... ليس منّي، بل من أهلنا في الاراضي المحتلة» (سليمان نمر، **المستقبل**، باريس، العدد ٥٦٥، ١٩/١٢/١٩٨٧، ص ١٧).

وجاء رد سكان المناطق المحتلة سريعاً، ومفاجئاً للعرب والعالم.

نهوض العنقاء

بدا، مع اقتراب نهاية العام ١٩٨٧، وكأن القضية الفلسطينية قد دفعت إلى الظل، بعد أن خفّت «حمى» المؤتمر الدولي للسلام «وكانت ما تسمى 'بعملية السلام' في الشرق الأوسط، عندما بدأت القلاقل، إسماً مغلوطاً أكثر من العادة؛ وليس هناك سبب يدعو إلى توقع بذل جهود دبلوماسية جادة من جانب أي من أنصار عملية السلام، الا بعد الانتخابات الاسرائيلية، والأميركية، وذلك في وقت متأخر من العام الجاري [١٩٨٨]. لذلك، كان من المفترض أن يشارك سكان الاراضي المحتلة في هذا الوضع العام من الركود» (مارتن وولاكوت، **القبس**، ٨/١/١٩٨٨، ص ٨؛ نقلاً عن **الغارديان**، بدون ذكر تاريخ النشر)؛ لكن سكان الارض المحتلة خرقوا المعادلة، وخرجوا على قوانين ادارة اللعبة المنضبطة، وكان حادث المرور «العادي»، في ١٩٨٧/١٢/٨، الذي أدى إلى مقتل أربعة فلسطينيين نتيجة صدم شاحنة عسكرية اسرائيلية، لهم، كافياً لتفجير انتفاضة شعبية في غزة، ثم انتشرت لتشمل الضفة الغربية المحتلة، كما انضم اليها، لاحقاً، فلسطينيو المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، فحرّكت الركود العربي، والعالمي، الذي شهده العام ١٩٨٧ حيال القضية الفلسطينية، على الرغم من أن الأمم المتحدة اعتبرته العام الدولي للقضية الفلسطينية. وهكذا، جاءت الانتفاضة الشعبية، في فلسطين المحتلة، لتمنح هذا العام (١٩٨٧) الهوية التي حملها. و «هذه الانتفاضة... وهي، في الواقع، أكبر بكثير من انتفاضة وأقل بقليل من ثورة شعبية شاملة... وتشكل فاصلاً بين مرحلة وأخرى، وهي الأهم والأشد فعالية وأثراً مقارنة بأهم انتفاضات شهدتها الارض المحتلة خلال السنوات العشر الماضية، وهي: انتفاضة خريف ١٩٨١ (ضد مشروع الادارة المدنية...)، وانتفاضة ربيع ١٩٨٢ (في مواجهة اقالة سلطات الاحتلال للمجالس البلدية الوطنية، قبيل غزو لبنان)، وانتفاضة شتاء ١٩٨٦ (التي اندلعت ضد محاولات اقامة قيادة بديلة لمنظمة التحرير في الارض المحتلة) [الأقواس في الأصل]» (أكرم هنيّة، **اليوم السابع**، العدد ١٩٠، ٢٨/١٢/١٩٨٧، ص١١). ووصف مراسل جريدة «ليبراسيون» الفرنسية، شالوم كوهين، الذي زار قطاع غزة، بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٧، الوضع بأن «ما يدهش، أكثر من غيره، في هذه المدينة المزروعة بالمتاريس، هو غياب الخوف. الكثير من الكره، الكثير من المرارة والحماس، في عيون الشباب الذين